

فايروس كورونا ينتصر على الإسلام السياسي



على تحييد المرض ومن ثم ينتقل إلى مرحلة القضاء عليه. في المقابل فإن هناك من لا يزال يروج للأفكار والشائعات التي يطلقها سياسيون ورجال دين جهلة في محاولة منهم للتغطية على انهيار القطاع الصحي في دول مزجت السياسة بالدين فانتجت عقائد، هي عبارة عن خرافات ملغومة بالموت الذي يطوى ذكره باعتباره نوعاً من القضاء والقدر. وهكذا فإن كورونا وقد مد أذرعه الانتخابية حول العالم مناسبة للكشف عن واحدة من أكثر مهازل عصرنا استخفافاً بالحياة البشرية وبالقيم الإنسانية وبالعقل والحضارة. تمثلت تلك المهزلة بالظاهرة العقائدية التي امتزج الدين من خلالها بالسياسة، وكان الإسلام السياسي واحداً من أهم تجلياتها. لقد خسر الإسلام السياسي معركته الأخيرة، ولم يكن خصمه هذه المرة سوى مرض في طريقه إلى الاختفاء.

لتدمير الصين باعتبارها قوة اقتصادية. السخرية من تلك النظرية لا تنفي أن الولايات المتحدة كانت، ولا تزال، راغبة في التامر على الصين أو على أي قوة اقتصادية أخرى.

أما حين وصل الفايروس إلى قم الإيرانية فقد كان لرجال الدين رأي آخر. لقد اعتبروه نوعاً من الاختبار الإلهي، بحيث صار البعض يتحدث عنه باعتباره عقاباً لبشرية لم تلتزم بحدود الله وغرقت في المجون وصارت ترتاد المختبرات أكثر مما تذهب إلى الحسينيات.

لربما كان فايروس سليماني أشد خطراً من فايروس كورونا. في كل الأحوال فإن النظريات السياسية والدينية لم تُجد نفعاً في مواجهة الفايروس الخطير الذي اتسعت دائرة انتشاره، بحيث صار من الممكن أن يعلن باعتباره وباء.

وفي ذلك ما يذكرنا بازمنة كانت الأوبئة فيها تفكك بالمدن ولم يكن البشر يملكون يومها سلاحاً يقاومون به تلك الأوبئة سوى أن يخضعوا لنظريات رجال الدين التي وضعت الدين في مكان ليس له.

لذلك فقد مارست إيران تكتماً على وضعها الصحي أثار غضب العالم. لقد عملت على تخدير الناس بدلا من توعيتهم. وشمل ذلك الدول التي وقعت لسوء حظها تحت وصايتها وبالأخص لبنان والعراق.



فاروق يوسف
كاتب عراقي

لا شأن للعلماء والأطباء بما يتم تداوله شعبياً في ما يتعلق بفايروس كورونا. غير أن الرعب الذي أصيب به المجتمع الدولي دفع بالكثير من البسطاء إلى السقوط في هاوية معادلة ليست مستحقة طرفاها الدين والسياسة.

في أوقات سابقة أفسدت السياسة الدين حين حولته إلى غطاء لفساد رجالها والأعيامهم وأكاذيبهم، وفي المقابل فإن الدين أفسد السياسة حين جعل منها مطية لرجالها من أجل الوصول إلى السلطة وإحكام السيطرة على الناس من خلال ممارسة الوصاية عليهم باسم قوة مطلقة.

ولأنهم تمكنوا من المجتمعات، فإن السياسيين ورجال الدين لم يترددوا ولو للحظة واحدة في الحديث عن الفايروس المستجد كما لو أن لهم معرفة مسبقة به. فهم يعرفون كل شيء بقوة ما يملكون من سلطة من غير أي حاجة إلى التعلم أو الإصغاء لرأي المختصين الذين يعتبرونهم مجرد موظفي خدمة عامة.

ما إن أعلنت الصين عن ظهور الفايروس في مدينة ووهان حتى أعلن سياسيون مصابون بحمى كراهية الإمبريالية العالمية أن ذلك الفايروس مُصنَع من قبل الولايات المتحدة

هل يحاسب النظام الجزائري عبد العزيز بوتفليقة



أزراج عمر
كاتب جزائري

إذا كانت الحصانة المطلقة الخاصة بالرؤساء الجزائريين السابقين، التي تمنح الرئيس الجديد عبد المجيد تبون من محاسبة الفاسدين منهم، غير مرشمة في سجلات التشريعات الجزائرية، فهل يمكن للنظام الجزائري الحاكم أن يحاسب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على أدائه السياسي بشكل عام، وعلى الفساد الذي تميزت به فترة حكمه؟ وهل سيعيد التاريخ نفسه ويحاسب بوتفليقة مجدداً بعدما تمت محاسبته غيباً في السابق من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة فور مغادرته للجزائر عام 1985 لإقامة في الخارج عقب نشوب صراع على الحكم بينه وبين خصومه السياسيين في الفترة التي تلت وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين في ديسمبر 1978 حيث اتهم حينذاك، وهو خارج الجزائر، بتهمة في صدارتها سرقة ملايين الدولارات ووضعها في حسابه الخاص.

النظام الجزائري يتقن استخدام الآلية التي تلخص في إحداث تفرغ تدريجي لشحنات التوتير لدى أطراف المعارضة، ثم المضي في تجديد النظام

والجدير بالذكر أن ادعاءات تلك التهمة التي شوهدت صورة بوتفليقة لدى الرأي العام الجزائري طيلة سنوات غيابه عن المسرح السياسي الجزائري، لم يسلم منها حتى عندما عاد إلى الجزائر عام 1987، حيث تعرض مراراً للمسائلة العلنية بخصوصها من طرف بعض وسائل الإعلام التابعة للقطاع الخاص. وفي هذا الصدد ذكر الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، في الجزء الأول من مذكراته المنشورة في كتاب، أن بوتفليقة قد أعاد فعلاً صكاً بمبلغ معتبر من المال إلى الخزينة الوطنية عند عودته إلى الوطن مباشرة بعد صدور العفو الرئاسي لصالحه بقرار من الشاذلي بن جديد نفسه، ولكن هناك جهات داخل أجهزة السلطة الجزائرية

تونس: العتبة الانتخابية والمناورات السياسية

أهمية من كل ما سبق أن تفكر الأحزاب السياسية الهامشية بمنطق التكتل التاريخي للعائلات الفكرية، وأن تعرف أن وجودها واستمرارها في التاريخ مشروط بتحالفاتها وتنازلاتها في الحاضر.

أول صحيفة عربية صدرت في لندن أسسها أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

المشرد التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العقبوبي
تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk



أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونس

بعودة تنقيح القانون الانتخابي برمتها إلى لجنة صياغة القوانين في البرلمان، تكون الطبقة السياسية التونسية قد نجحت في تغليب منطق الإصلاح الشامل والجزري للعملية الانتخابية، بدلا من الارتكان إلى الترقيع السطحي أو تطويع القانون وفق منطق المغالبة السياسية.

لا أحد بإمكانه أن يجادل حول استحقات العملية الانتخابية في تونس، لا فقط في مستوى الحصيلة الاقتراعية الخاصة بالعتبة، بل أيضا في مستويات عديدة وكثيرة من بينها تنظيم قطاع سبر الآراء، وفصل الجمعيات عن السياسيين، والإعلامي عن الانتخابي، ومراجعة المشهد الجمعي برمتها.

اختصار الإصلاح الانتخابي في مسألة «العتبة»، دون ربطه بالمنظومة الانتخابية، من شأنه تحويل عملية الاقتراع إلى فعل كمي عددي ببناء عن أي نية لتنظيم الحياة السياسية

ولكن في المقابل، فإن اختصار الإصلاح الانتخابي في مسألة «العتبة»، دون ربطه بالمنظومة الانتخابية التي تحتاج إلى إعادة هيكلة عميقة، من شأنه لا فقط تحويل العملية الانتخابية إلى فعل كمي عددي ببناء عن أي نية لتنظيم الحياة السياسية، بل من شأن هذا الإختزال أن يحول الفعل الانتخابي إلى سوق إعلانية ودعائية كبيرة لا يقدر على الدخول إليها إلا من يتمتع بماكينته الانتخابية قاهرة وقادرة.

وهو ما يتناقض مع أمرين اثنين، الأول الفعل الانتخابي بما هو تكريس للديمقراطية والمتعددية في الآراء السياسية والمقاربات الفكرية، والثاني وهو طبيعة الانتقال الديمقراطي في تونس والذي من المفترض أن يستوعب التمثيلية الواسعة عوضاً عن التمثيل الكلاسيكي المعروف. بيد أن هذه الأمور لا تتناقض مع ضرورات الحكم التي تفرض تحالفاً بين أحزاب سياسية كبرى قادرة على تأمين الغالبية المعززة بأسهل الطرق، ولا تتناقض مع إلزامية أن تجتمع العقائد السياسية المعروفة ضمن أحزاب سياسية وأن تجتهد عن